



تجربة المملكة المغربية في التنسيق المؤسسي بين قطاعي الزراعة والمياه



بيروت، ٧-٩ فبراير

٢٠١٧

محااور العرض:

1. التقلبات المناخية وانعكاسها على تحديات الأمن الغذائي والمائي بالمغرب

2. مخاطر التغيرات المناخية

3. الإستراتيجية الوطنية للماء

4. التنسيق المؤسسي حول قطاع الماء بالمغرب

5. مخطط المغرب الأخضر

6. تنمية الموارد المائية بالقطاع الفلاحي بالمغرب

7. تحسين كفاءة انتاج الغذاء من خلال تعزيز الممارسات الزراعية الجيدة

1. التقلبات المناخية وانعكاسها على تحديات الأمن الغذائي والمائي بالمغرب

- يتميز مناخ المغرب بالجفاف والتقلبات المناخية وندرة المياه، فالمغرب يوجد بين حزامين مناخيين تحت تأثير جزر الآسور في الغرب والمنخفض الصحراوي في الجنوب الشرقي، مما يؤدي إلى تقلبات مكانية-زمانية للمناخ.
- فالتساقطات المطرية تتراوح ما بين ٢٠٠٠ مم في السنة على المرتفعات الشمالية للبلاد، وأقل من ٢٥ مم في السنة في المناطق الصحراوية الجنوبية. كما تتعاقب فترات جفاف موسمية متوالية، مما يؤثر جليا على الموارد المائية والإنتاج الفلاحي والغطاء النباتي في المغرب.
- تتميز الموارد المائية بشحها وبعدم انتظامها حسب السنة في مجمل التراب الوطني، وتعرف هذه الموارد تناقصا متزايدا بفعل طبيعة المناخ وتوالي سنوات الجفاف والنمو السكاني ومتطلبات التنمية وتزايد الطلب على الماء (توسيع مساحات الري، تزايد الطلب على الماء الصالح للشرب....).

2. مخاطر التغيرات المناخية

- توجد الثروة المائية بالمغرب حاليا على **حافة الإجهاد المائي**، إذ أن الموارد المائية المتجددة في المغرب تقدر حاليا بحوالي ١٠٠٠ م^٣ لكل فرد في السنة بعدما كانت تبلغ ١١٥٠ م^٣ سنة ١٩٩٠ و ٢٥٦٠ م^٣ سنة ١٩٦٠. وتشير التقديرات المستقبلية إلى أنها ستنخفض إلى **٧٥٠ م^٣** لكل فرد سنويا في أفق سنة ٢٠٢٥، مما سيجعل **المغرب ضمن البلدان التي ستعاني من نقص مزمن في الموارد المائية**.

- وبما أن ما يقارب نصف الأراضي الصالحة للزراعة تتواجد في المناطق التي لا تتجاوز التساقطات المطرية بها **٤٠٠ مم** في السنة فإن إستراتيجية تنمية قطاع الري يبقى الخيار الأمثل من أجل تطوير الإنتاج الفلاحي واستقراره وتأمينه من تقلبات المناخ.

2. مخاطر التغيرات المناخية

بادرت وزارة الفلاحة والصيد البحري بإنجاز دراسة سنة ٢٠٠٩ بدعم من البنك العالمي حول مخاطر التغيرات المناخية، وانعكاساتها على القطاع الفلاحي، حيث أفرزت الدراسة النتائج التالية :

- أن المغرب يوجد بالمنطقة التي ستتأثر بالتغيرات المناخية. إذ يتوقع حسب بعض السيناريوهات الأكثر تشاؤما أن ترتفع معدلات درجة الحرارة بنسبة ٣ إلى ٥ درجات وأن **تسجل التساقطات المطرية في أفق الخمسين سنة المقبلة تقلصا بنسبة ٤٠ %؛**
- أن القطاع الفلاحي يعد من القطاعات الأكثر تأثرا بهذه التغيرات المناخية بسبب ارتفاع وثيرة الجفاف وتقلص موارد المياه.
- انخفاض ملحوظ للإنتاج الفلاحي وتدهور حالة التربة؛
- **ارتفاع حاجيات المزروعات المسقية للماء بنسبة تتراوح ما بين ٧ إلى ١٢ %.**

3. الإستراتيجية الوطنية للماء

وفي ظل هذه المعطيات، وضعت الدولة الإستراتيجية الوطنية للماء بهدف توفير الموارد المائية الضرورية لمصاحبة التطور الاقتصادي والأوراش الكبرى للمملكة كمخطط المغرب الأخضر، والمخططات السياحية والصناعية والعمرانية...، ومن أهم محاور برنامج العمل لهذه الإستراتيجية :

- التدبير المحكم للطلب على الماء وتثمينه وذلك بتحسين مردودية قنوات جر ونقل المياه وشبكات التوزيع، مع تحويل نمط السقي من الري التقليدي إلى الري الموضعي؛
- تدبير وتنمية العرض عبر تعبئة المياه السطحية بتشبيد السدود، اعتماد بعض التحويلات الممكنة وتحلية مياه البحر؛
- حماية الموارد المائية عبر المحافظة على المجال الطبيعي والفرشات المائية واعتماد عقود الفرشات المائية والتطعيم الاصطناعي للمياه الجوفية وحماية جودة المياه؛
- التقليل من تأثير الأخطار المرتبطة بالماء والتأقلم مع التغيرات المناخية .

4. التنسيق المؤسسي حول قطاع الماء بالمغرب

بهدف رفع تحديات الحكامة والتدبير المعقلن للموارد المائية بالمغرب، ونظرا لتداخل عدة وزارات في تنفيذ السياسات المائية بالمغرب، عملت السلطات الحكومية على وضع الآليات اللازمة لمواجهة التحديات المتعددة المطروحة في تدبير الثروة المائية بالمغرب، نذكر منها :

- **المجلس الأعلى للماء والمناخ**، الذي يضع التوجهات العامة للسياسة الوطنية في مجال الماء ويبيدي رأيه حول الإستراتيجية الوطنية لتحسين المعرفة بالمناخ والمخطط الوطني للماء والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية بالأحواض المائية؛
- **المجلس الوطني للبيئة** وهو هيئة للتنسيق والتشاور، يشكل إطارا للنقاش وتبادل الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، ويضم جميع القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحث العلمي والقطاع الخاص؛
- **اللجنة الوزارية للماء** التي يرأسها رئيس الحكومة؛
- **وكالات الأحواض المائية** بإشراك ممثلين عن جميع الإدارات ذات الصلة بالماء وهذه الوكالات موزعة عبر التراب الوطني. وأنيطت لها مهمة وضع وتنفيذ مخططات للتهيئة المندمجة للموارد المائية التابعة لنفوذها ومنح الرخص الخاصة باستغلال الفرشات الباطنية والمياه السطحية ثم تتبع ومراقبة جودة الماء وتتبع حالات الفيضانات من أجل حماية السكان وممتلكاتهم والملك العام؛
- **لجان الماء على صعيد العمالات والأقاليم** مهمتها التشجيع على الاقتصاد في الماء والتحسيس بالمحافظة عليه.

4. التنسيق المؤسسي حول قطاع الماء بالمغرب

وبالموازات، نجد أيضا مؤسسات ومجالس ولجان أخرى عديدة تتدخل كذلك في تفعيل السياسة الوطنية للماء في المغرب، نذكر منها على الخصوص:

- **مديريات مركزية بالقطاعات الوزارية:** قطاع البيئة، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة الاقتصاد والمالية، والمندوبية السامية المكلفة بالمياه والغابات ومحاربة التصحر؛

- **هيئات تشاورية بقطاع الماء:** المجلس الوطني للبيئة CNE، والمجالس الجهوية للبيئة CRE، واللجان الولائية والإقليمية للماء CPPE؛

- **الجماعات المحلية:** الجهات والمجالس الولائية والإقليمية والمجالس الجماعية؛

- **المؤسسات العمومية والخاصة:**

- ✓ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ONEE؛

- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (ORMVA)، وعددها تسعة؛

- ✓ الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء؛

- ✓ المفوضين الخواص (REDAL، LYDEC، AMENDIS).

5. مخطط المغرب الأخضر

وفي ظل هذه المعطيات، اعتمد **مخطط المغرب الأخضر** عقلنة وترشيد استعمال الماء في صلب إستراتيجيته الفلاحية (كعامل أفقي مهيكّل لتنمية الفلاحة واستدامتها وتأقلمها مع التغيرات المناخية)، في أفق الجواب على الرهانات الوطنية المستقبلية الكبرى للمملكة، وهي :

- الرهان الأمني (الغذائي، التزود بالماء الصالح للشرب، الصحة)؛
- الرهان الاقتصادي للمجالات الحساسة (الجبّال، الواحات، الساحل، المناطق الجافة)؛
- رهان التنمية الاجتماعية ومحاربة الهشاشة وخاصة بالوسطين القروي وشبه الحصري.

ويتعين لكسب هذه الرهانات وضع أنظمة يقظة ناجعة (مناخية واقتصادية ومجتمعية...).

6. تنمية الموارد المائية بالقطاع الفلاحي بالمغرب

أعدت الوزارة بشراكة مع مختلف الفاعلين، مخططا توجيهيا للتهيئة المندمجة للموارد المائية، ومن ضمن المشروعات القائمة الخاصة بتنمية واستثمار موارد المياه :

- المخطط الوطني للاقتصاد في مياه السقي والذي يعتمد على التحويل الشامل للسقي الخارجي وعبر الرش إلى السقي الموضعي على مساحة تقدر ب ٥٥٠ ألف هكتار على مدى ١٠ سنوات وذلك بوثيرة تجهيز متوسطة بحوالي ٥٥ ألف هكتار في السنة؛
- مشاريع توسيع المساحات المسقية عن طريق تجهيز ما يناهز ١٦٠ ألف هكتار بمبلغ مالي يعادل ٢١.٥ مليار درهم؛
- تنظيم وتعبئة المياه السطحية بواسطة السدود الكبرى والمتوسطة و الصغرى؛
- استغلال موارد الماء غير التقليدية (تحلية ماء البحر واستعمال المياه العادمة بعد تنقيتها)؛
- مشروع تحويل فائض المياه (٨٦٠ مليون متر مكعب). من أحواض الشمال (سبو، اللوكوس) لسد العجز الهيكلي في الموارد المائية في أحواض الجنوب (أبي رقراق، أم الربيع وتانسيفت) ؛
- تبني عقد الفرشات المائية بعديد من جهات المغرب، والتي تهدف إلى التدبير المستدام للمياه الجوفية، حيث تحدد فيها قواعد تدبير الفرشة المائية الجوفية ومساطر مراقبة جلب واستعمال الماء اللازم وضعها وآليات تمويل عمليات الوقاية والمحافظة اللازم اتخاذها في إطار العقدة المبرمة.

7. تحسين كفاءة انتاج الغذاء من خلال تعزيز الممارسات الزراعية الجيدة

لقد حظيت تنمية المنتجات الفلاحية باهتمام خاص في استراتيجية مخطط المغرب الأخضر وذلك باعتماد مقاربة سلسلة القيمة كإطار أمثل لتطوير السلاسل النباتية والحيوانية بهدف تحسين الإنتاجية والجودة وكذا الرفع من القيمة المضافة الفلاحية ودخل الفلاحين وبالتالي المساهمة في ضمان الأمن الغذائي.

وفي إطار الشراكة مع المهنيين، تم اعتماد مقاربة عقود برامج التي تحدد الأهداف المتوخاة لكل سلسلة بالنسبة للإنتاج والتثمين والتسويق، ويتوخى من خلال هذه العقود، التشجيع على الاستثمار الخاص في مختلف حلقات السلسلة، تحسين ظروف الإنتاج، الرفع من تنافسية السلاسل، تحسين ظروف التسويق وولوج الأسواق الداخلية والخارجية وتشجيع التنظيم بين المهني.

7. تحسين كفاءة انتاج الغذاء من خلال تعزيز الممارسات الزراعية الجيدة

- كما تعمل الوزارة على تعزيز الممارسات الزراعية الجيدة وذلك عبر:
- ترشيد استعمال مياه الري في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري،
- ضمان تزويد السوق بالأسمدة مع ضمان استقرار أثمانها وترشيد استعمالها، وذلك في إطار تفعيل اتفاقية شراكة بين وزارة الفلاحة والمجمع الشريف للفوسفات.
- توفير ودعم البذور المعتمدة (الحبوب الخريفية والبذور الأحادية النبتة للشمندر السكري)،
- توفير الدعم المالي المناسب لكل حلقات السلاسل الانتاجية من خلال صندوق التنمية الفلاحية،
- وضع برنامج لإكثار الحبوب الخريفية،
- وضع برنامج للتأمين للحبوب والقطاني وكذا التأمين متعدد المخاطر بالنسبة للأشجار المثمرة.
- تعزيز البحث الزراعي ونقل التكنولوجيا لفائدة الفلاحين،
- تعزيز تثمين المنتوجات الفلاحية،
- بالإضافة، الى تكثيف تأطير وتكوين الفلاحين وكذا مواكبتهم عبر إحداث خدمة الاستشارة الفلاحية ملائمة للأنشطة والخصوصيات الجهوية.

اشكرکم على انتباهکم